

Distr.: General
20 December 2021
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 17 كانون الأول/ديسمبر 2021 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لكينيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أوجه انتباهكم إلى انعقاد الاجتماع التشاوري السنوي الخامس عشر المشترك بين أعضاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وقد عُقد هذا الاجتماع عبر وسائل إلكترونية في 17 كانون الأول/ديسمبر 2021.

وخلال هذا الاجتماع التشاوري، اتفق أعضاء المجلسين على إصدار بيان مشترك (انظر المرفق). وأحيل إليكم هذا البيان المشترك بصفتي رئيس الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها، وهو الهيئة التابعة لمجلس الأمن التي تابحت مع الزملاء في الاتحاد الأفريقي بشأن النص المرفق.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) مارتن كيماي

السفير

الممثل الدائم



مرفق الرسالة المؤرخة 17 كانون الأول/ديسمبر 2021 الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لكينيا لدى الأمم المتحدة

البيان المشترك

الاجتماع التشاوري السنوي الخامس عشر المشترك بين أعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وأعضاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، المعقد في 17 كانون الأول/ديسمبر 2021

- 1 - عقد أعضاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة اجتماعهم التشاوري السنوي الخامس عشر (15) عبر منصة إلكترونية في 17 كانون الأول/ديسمبر 2021. وذكروا ببياناتهم المشتركة السابقة الصادرة منذ أول اجتماع تشاوري سنوي مشترك في عام 2007.
- 2 - وأكد أعضاء المجلسين المسؤولين المسؤولية الرئيسية التي يتحملها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عن صون السلام والأمن الدوليين وفقا لميثاق الأمم المتحدة. وأكدوا مجددا الولاية المنوطة بمجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي فيما يتعلق بتعزيز السلم والأمن والاستقرار في أفريقيا على النحو المنصوص عليه في البروتوكول المتعلق بإنشائه.
- 3 - وأعاد أعضاء المجلسين تأكيد أحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة بشأن دور التنظيمات الإقليمية في حل النزاعات المحلية بالوسائل السلمية.
- 4 - وأشار أعضاء المجلسين إلى أن الاجتماع التشاوري السنوي الخامس عشر هو ثاني اجتماع تشاوري سنوي لهما يعقد خلال ظروف استثنائية بسبب جائحة كوفيد-19 التي نجمت عنها عواقب اجتماعية - اقتصادية وسياسية وإنسانية وأمنية شديدة في العالم، بما في ذلك في أفريقيا.
- 5 - وانتهز أعضاء المجلسين فرصة عقد ندوتهم غير الرسمية المشتركة السادسة، التي عقدت في 16 كانون الأول/ديسمبر 2021، لتبادل وجهات النظر بشأن إتاحة تمويل مستدام يمكن التنبؤ به لعمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي من خلال مساهمات الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، بما في ذلك الأنصبة المقررة للأمم المتحدة. وناقشوا الخطوات العملية التي يمكن اتخاذها والشروط اللازمة لإرساء الآلية التي يمكن في إطارها تمويل عمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي ويأذن بها مجلس الأمن بمقتضى سلطته وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة تمويلاً جزئياً من خلال الأنصبة المقررة للأمم المتحدة على أساس كل حالة على حدة وفي إطار الامتثال للمعايير والآليات ذات الصلة المتفق عليها لضمان الرقابة والمساءلة من الناحيتين الاستراتيجية والمالية. وناقشوا أيضاً تعزيز التعاون بين المجلسين. وناقش أعضاء المجلسين كذلك تحسين أساليب العمل ذات الصلة، بما في ذلك عن طريق المشاورات السنوية المشتركة، مؤكدين من جديد أهمية القيام بزيارات مشتركة للأماكن حيث توجد حالات نزاع في أفريقيا وهي الزيارات التي سيُتفق على طرائقها على أساس كل حالة على حدة، وعن طريق زيادة الحوار غير الرسمي بين أعضاء المجلسين، بما يشمل مواصلة الاجتماعات الشهرية بين رئيس كل مجلس من المجلسين. وأكدوا أهمية مواصلة تعزيز التعاون والتعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وأكدوا مجددا دعمهم لقيادة الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي بما يتفق مع الإطار

المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن الموقع في 19 نيسان/ أبريل 2017.

6 - وتداول أعضاء المجلسين بشأن ما ستكون عليه بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بعد عام 2021، والوضع في منطقة الساحل، والجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب في أفريقيا، وتقديم الدعم إلى بعثة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في موزامبيق. وأعربوا عن دعمهم للحلول السياسية والأمنية في هذه المناطق التي من شأنها أن تُيسّر تحقيق السلام والاستقرار.

7 - وأثنى أعضاء المجلسين على بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقوات الأمن الصومالية لما أحرزوه من تقدم حتى حينه في مكافحة حركة الشباب، وأدانوا الأنشطة الإرهابية التي يقوم بها هذا التنظيم في الصومال وخارجه. وأكدوا على أهمية الحفاظ على المكاسب التي تحققت حتى حينه في محاربة حركة الشباب، وشددوا على ضرورة وجود بعثة بعد عام 2021 متفق عليها من قبل الجهات صاحبة المصلحة المعنية. وأشاروا إلى أن التقرير عن التقييم المستقل الذي أنجزته الأمم المتحدة نُشر في كانون الثاني/يناير 2021، وأن التقرير عن التقييم المستقل الذي أنجزه الاتحاد الأفريقي نُشر في أيار/مايو 2021، وأن الخطة الانتقالية المنقّحة للصومال نُشرت في شباط/فبراير 2021، وأعربوا عن تطلعهم إلى تلقي الاقتراح المشترك للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي على نحو ما طُلب في القرار 2568.

8 - وأدان أعضاء المجلسين بأشد العبارات جميع أعمال الإرهاب، وأعربوا عن قلقهم من تزايد تأثير الإرهاب والتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب، بما في ذلك من جانب المقاتلين الإرهابيين الأجانب، في السلام والأمن في أفريقيا، وأكدوا من جديد التزامهم بعدم ادخار أي جهد في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب في أفريقيا من خلال التضافر في بذل الجهود وتعبئة موارد مستدامة لدعم جهود الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية. وأكدوا من جديد أهمية معالجة الظروف الأساسية التي تؤدي إلى انتشار الإرهاب والتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب في أفريقيا، بسبل منها كفالة الإنعاش وإعادة الإعمار على الصعيد الوطني، وتعزيز الحوكمة الرشيدة، وتيسير التنمية الاجتماعية - الاقتصادية المستدامة في أفريقيا، مع الامتثال الكامل لالتزاماتهم وواجباتهم بموجب القانون الدولي.

9 - وأثنى أعضاء المجلسين على بعثة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في موزامبيق، التي نُشرت في موزامبيق بموجب قرار مؤتمر القمة الاستثنائي لرؤساء دول وحكومات هذه الجماعة، لما تبذله من جهود في مكافحة التهديدات الإرهابية في مقاطعة كابو دلغادو بشمال موزامبيق، ورحّبوا بالتقدم المحرز حتى حينه. وأشاروا إلى أهمية تقديم المجتمع الدولي الدعم التقني والمالي والمادي لتعزيز القدرة المؤسسية للبعثة وتمكينها من الاضطلاع بولايتها بفعالية. وشددوا أيضا على ضرورة تقديم المساعدة الإنسانية المتواصلة إلى المشردين داخليا ودعم جهود تحقيق الاستقرار والتعمير والإنعاش في المقاطعة المتضررة. وشجّعوا حكومة موزامبيق على الاستمرار في بذل الجهود لمواصلة معالجة الظروف الأساسية المؤدية إلى الإرهاب والتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب في البلد.

10 - وأشار أعضاء المجلسين إلى أن الإرهاب هو أحد العوامل الرئيسية التي تهدد السلام والأمن في منطقة الساحل، وأعربوا عن بالغ قلقهم إزاء تنامي التهديد الذي يشكله الإرهاب والتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب في منطقة الساحل وإزاء انتقال هذه المخاطر إلى البلدان المجاورة. وأكدوا على أهمية تعزيز التنسيق والتعاون والشفافية والتكامل في الجهود التي تبذلها بلدان المنطقة والاتحاد الأفريقي والجماعة

الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لمنع بروز تحديات في مجالي الأمن والتنمية وللتصدي لها، وشددوا على أهمية الجهود الإقليمية الجماعية. وأثتوا على ما تبذله القوة المشتركة المتعددة الجنسيات من جهود في مكافحة الإرهاب، ورحبوا بتفعيل آليات إقليمية مختلفة منها القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، وشجعوا الدول القِيمة على هذه الترتيبات الإقليمية على الحرص على الاستمرار في رفع مستوى عملياتها من أجل تحقيق مزيد من النتائج العملية الملموسة. ورحبوا بالجهود الدولية المبذولة لدعم الجهود الإقليمية، بما في ذلك القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، وشددوا على أهمية مواصلة تزويدها بدعم ثنائي ودولي يمكن التنبؤ به لكي تبلغ مستوى تشغيلها واستقلالاً ذاتياً تامين ودائمين. وشجعوا بلدان المنطقة على مواصلة زيادة الاستثمار في تعزيز قدراتها المؤسسية، وتبادل المعلومات، بما فيها المعلومات الاستخباراتية، ومضاعفة جهودها لتُعالج على نحو شامل الظروف الأساسية المؤدية إلى الإرهاب والتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب في المنطقة. وأشاروا إلى أن التصدي للتهديدات التي تواجهها بلدان منطقة الساحل لا يُمكن أن يكون فعالاً إلا إذا كان ضمن إطار تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية وأطر التعاون الإقليمي الشاملة.

11 - وأكد أعضاء المجلسين على أهمية الحفاظ على التعاون الوثيق في مجال منع نشوب النزاعات، بسبل منها الدبلوماسية الوقائية وبناء السلام والحفاظ عليه، لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات المسلحة في أفريقيا ودوافعها.

12 - وأكدوا من جديد التزامهم بمواصلة تعزيز التعاون الوثيق بين المجلسين في مجال إحلال السلام والأمن والاستقرار في أفريقيا، بما يسهم في صون السلام والأمن الدوليين، وشددوا على أهمية تنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن وخطة الشباب والسلام والأمن في أفريقيا، وضرورة كفالة الحماية للمدنيين، بمن فيهم الأطفال، في حالات النزاعات المسلحة.

13 - واتفق أعضاء المجلسين على عقد ندوتهم غير الرسمية المشتركة السابعة واجتماعهم التشاوري السنوي المشترك السادس عشر في عام 2022 في المواعيد والأماكن التي يتفق عليها الجانبان في الوقت المناسب.